

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٥

الرئيس: السيد أنطون بنتر (سلوفاكيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة الحادية والأربعين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

أودّ في البداية أن أوجه انتباهكم إلى الطلب الذي قدمته البحرين من أجل المشاركة في أعمال المؤتمر خلال هذه الدورة. ويرد الطلب في الوثيقة CD/WP.541/Add.5.

ووفقاً للممارسة المتبعة، أدعو المؤتمر إلى اتخاذ قرار بشأن هذا الطلب دون أن يسبق النظر فيه في جلسة غير رسمية.

هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة البحرين للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الآن الكلمة لممثل البحرين، السفير عبد الله عبد اللطيف عبد الله، الذي سيلقي كلمة باسم جامعة الدول العربية.

السيد عبد الله (البحرين): سيدي الرئيس، أتوجه إليكم اليوم لمخاطبتكم باسم الدول العربية الأعضاء والمراقبة في مؤتمر نزع السلاح وذلك انطلاقاً من اهتمام منطقتنا العربية البالغ والحرص الذي توليه لمسألة نزع السلاح بشكل عام والسلاح النووي بشكل خاص. وأود بهذه المناسبة أن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر سيدي الرئيس، وأن أؤكد لكم على تعاوننا الكامل معكم وعلى تميمنا لجهودكم من أجل إنجاح أعمال المؤتمر والخروج بأفضل النتائج لكل الأطراف. كما أود أن أعرب عن خالص التقدير لسكرتير عام مؤتمر نزع السلاح ونائب السكرتير العام ولسكرتارية المؤتمر. كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر للرؤساء السابقين.

سيدي الرئيس، تؤكد المجموعة العربية على تمسكها الوثيق بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وآخرها القرار رقم ٦٠/٥٩ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي أكد على أن الاعتماد على الإطار المتعدد الأطراف هو المبدأ الأساسي للتفاوض في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا يعتبر تأكيداً لعالمية هذه المسائل التي تتطلب تدخل ومشاركة جميع الدول على أساس المساواة.

ومن هذا المنطلق، فقد أخذت الدول العربية على عاتقها نبذ الخيار النووي بانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. لذا وزيادة على حرصها على عدم الانتشار، فهي تولي أهمية قصوى لزع هذا السلاح الفتاك. على هذا الأساس، فهي تطالب الدول النووية الأطراف في هذه المعاهدة بتحمل مسؤولياتها وإعطاء الضمانات الأمنية المنشودة لخلق الثقة وتفعيل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات المراجعة للمعاهدة في مجال نزع السلاح النووي. ومن هنا تأمل المجموعة العربية أن تعمل الدول النووية على احترام التزاماتها التي تعهدت بها لا سيما تلك المعتمدة خلال مؤتمر المراجعة السادس لمعاهدة عدم الانتشار النووي لسنة ٢٠٠٠، وعلى وجه الخصوص الخطوات الثلاث عشرة العملية. وفي هذا الإطار، فإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء عجز مؤتمرنا عن تلبية النداءين الموجهين إليه من جانب مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ وهما إنشاء جهاز فرعي ملائم لتناول نزع السلاح النووي وبدء التفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بما يشمل المخزون، آخذاً في الاعتبار الأهداف ذات الصلة لزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي.

كما تأمل المجموعة العربية أن تستغل الدول الأطراف في المعاهدة الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر المراجعة المقبل قصد إجراء مراجعة حقيقية ونزيهة تتناول الأركان الرئيسية الثلاثة للمعاهدة وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية، بقدر متوازن وموضوعي.

سيدي الرئيس، لقد وافقت الدول العربية الأطراف في هذه المعاهدة عام ١٩٩٥ على التمديد اللائحة للمعاهدة اقتناعاً منها بما يمكن أن يوفره لها القرار الخاص بمنطقة الشرق الأوسط من تحقيق الأمن الإقليمي من خلال إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي. وتؤكد الدول العربية أن هذا القرار جزء لا يتجزأ من هذه المعاهدة.

وفي هذا السياق كانت الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة السادس واضحة مع إعادة التأكيد على، واقتبس "أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً لهدف عالمية المعاهدة في الشرق الأوسط" (المادة ٧، الفقرة ١٦، البند الثالث).

إن الدول العربية تلح على ضرورة تفعيل القرار المحوري لعام ١٩٩٥ الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكذا القرارات التي تصادق عليها الجمعية العامة سنوياً بمبادرة من المجموعة العربية في هذا الشأن، وكان آخرها القرارين ٦٠/٥٢ و ٦٠/٩٢ الخاصين بهذه المسألة.

سيدي الرئيس، إن مطلبنا هذا يبدو أكثر إلحاحاً بالنظر إلى التطورات البالغة الخطورة في منطقتنا لا سيما مع العدوان الإسرائيلي الغاشم على لبنان وفلسطين. وأفادت منظمة العفو الدولية أن التدمير الواسع للمنشآت العامة المدنية وشبكات الطاقة ومنازل المدنيين والمصانع كان متعمداً وجزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، مما أدى إلى مقتل ما يزيد عن ١ ١٠٠ شخص، ثلثهم أطفال، وإصابة أكثر من ٤ ٠٠٠ بجراح، فيما اضطرت ٩٧٠ ٠٠٠ نسمة أو ربع السكان إلى الفرار إلى شمال البلاد في لبنان. ويخلص تقرير المنظمة إلى أن هذه الانتهاكات تشكل جرائم حرب تستوجب مسؤولية جنائية فردية.

وكذلك أفاد مدير مركز تنسيق عمليات إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في لبنان (UNMAS) أن إسرائيل تعمدت إلقاء قنابل عنقودية على المناطق الآهلة بالسكان، على الأقل في ١٧٠ قرية وموقعاً، في انتهاك للقانون الدولي الذي يحظر استخدامها في مناطق مأهولة بالمدنيين. وقد تناثرت هذه القنابل على مساحات واسعة مما يشكل أفخاخاً مميتة للمدنيين على المدنيين القريب والبعيد، وقد أدت بالفعل إلى مقتل عدة أشخاص وجرح آخرين ومن بينهم عدة أطفال، منذ سريان وقف إطلاق النار.

سيدي الرئيس، إذا كان هناك العديد من المحافل المتعددة الأطراف المعنية بمناقشة مسائل نزع السلاح، فإن مؤتمراً هذا يبقى المحفل الدولي المتعدد الأطراف الوحيد لإعداد مشاريع الاتفاقيات والمعاهدات خاصة بهذه المسائل. إن هذا الأمر يحتم علينا جميعاً العمل لحماية هذا المكسب والحفاظة عليه من أجل الإسهام في بناء نظام قانوني دولي جديد يضمن الأمن والسلم الدائمين في العالم.

وعليه، فنحن نرجو أن تبدي الدول الأعضاء قدراً من الإرادة السياسية اللازمة والمرونة والواقعية حتى نتمكن من إيجاد حلول توافقية وصولاً إلى برنامج عمل للمؤتمر يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات أمن كل مجموعات الدول باختلافها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير البحرين الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

وبهذا أختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل يود أحد الوفود تناول الكلمة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فهل لي أن أختتم جلستنا الرسمية لهذا اليوم؟

وعملاً بخططنا لهذا اليوم، ستتبع هذه الجلسة بعد ١٠ دقائق جلسة غير رسمية، نواصل خلالها النظر في مشروع تقرير مؤتمر نزع السلاح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين.

وكما جرت العادة، فإن هذه الجلسة العامة غير الرسمية مفتوحة فقط أمام الدول الأعضاء في المؤتمر بالإضافة إلى الدول التي تحظى بمركز المراقب.

وما لم ألق طلباً من الدول الأعضاء لعقد جلسة عامة يوم الثلاثاء، ١٢ أيلول/سبتمبر، فإن جلستنا العامة القادمة ستعقد يوم الخميس، ١٤ أيلول/سبتمبر. وعملاً ببرنامج الأنشطة، فإن هذه الجلسة ستخصص لاعتماد تقرير المؤتمر.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

— — — — —